



أوراق في اقتصاد المحافظات

أ.د. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي*: رؤى اقتصادية لمحافظة القادسية: الواقع والضرورات

إن المشاهد لمحافظة القادسية (الديوانية) والأقضية والنواحي يرصد بوضوح مدى الحاجة إلى خطوات غير اعتيادية في سبيل تعزيز التنمية الاقتصادية الاجتماعية، فالطابع السائد عنها كونها مدينة زراعية يعمل سكانها في قطاع الزراعة بنسبة (48%)، وتضم مجموعة بسيطة من المصانع والمعامل الحكومية التي تعمل بخسارة ليست استثنائية بل تصاعد تبذيرات الحجم وبعد تخلف قطاع الصناعة في ظل عقد التسعينات وتراجع هذا القطاع ما بعد عام 2003، بسبب التنافس مع الاستيرادات الخارجية التي أغرقت السوق العراقية بالسلع الرخيصة، إلى جانب خسارة قطاع الزراعة لكوادره بعد انخراطها بالجيش والشرطة لضمان دخل ثابت لأبناء المجتمع الزراعي.

ويلحظ بسهولة أن المحافظة خسرت الكثير من المهن والحرف اليدوية التي كانت تمتلك فيها ميزة نسبية. بالطبع أن الحال لا ينطبق على محافظة القادسية لوحدها بل على نطاق العراق ككل. إن العراق ما بعد عام 2003 أصبح يمتلك الفرص المناسبة للنهوض الاقتصادي بما حباه الله سبحانه بالثروة النفطية الهائلة، ولكن الذي جعل تعطل الشرارة الأولى في الانطلاقة الصحيحة للأسباب، بعضها داخلية، تعود إلى تداخل الرؤى السياسية المحلية حول الاستثمارات الأجنبية وطريقة استخدامها ومثال ذلك ما جعل الاختلاف ما بين القوى السياسية الحاكمة حول قانون البنى التحتية.

تبقى مسألة ضمان تحقيق أهداف الاستثمار المختلفة هي الأهم في سبيل خدمة المواطن في هذه المحافظة، وفيما يلي رؤى يمكن الاستفادة منها:



أوراق في اقتصاد المحافظات

أولاً: القطاعات السلعية

ويقصد بها القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) وباستبعاد قطاع الصناعة الاستخراجية (المقالع والتعدين) التي تفتقر لها المحافظة، فعلى صعيد الزراعة يلاحظ أن المحافظة تركز مجهودها على محصول رئيسي متمثل بـ(الشلب) والذي يزرع على نطاق واسع. صحيح أن هذا المحصول (استراتيجي)، ولكن فيما لو تم تجربة زراعة المحاصيل الصناعية مثل (القطن والسّمسم والبنجر السكري، وأشجار الزيتون وزهرة عباد الشمس ... الخ) إلى جانب زراعة الفواكه التي تستورد بكميات كبيرة من الخارج، وبالطبع أن هذه المنتجات تحتاج إلى مدة طويلة تصل أحياناً إلى أكثر من (5) سنوات بالمقارنة مع زراعة محصولي (الشلب والحنطة) التي تحتاج إلى موسم واحد، فإن المُنتج يحصل خلالها على الإيرادات الجيدة من المبيعات لهذه المنتجات. ولكن نستطيع أن ننجح ونحقق حزمة من الأهداف فيما لو تم تبني زراعة المحاصيل الصناعية والفواكه المختلفة إذا ما تم استثمارها بضمان دخل سنوي لصاحب الأرض والعاملين في هذه المزارع، وفي ظل ضمان للسياسة الزراعية السعرية الثابتة في العراق مثلما هو حاصل في السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة التي تسعى إلى المحافظة على الفلاحين، فإن ما نريد أن نصل إليه هو تحقيق التشابك والارتباطات الأمامية والخلفية بين القطاعات السلعية (الزراعية والصناعية)، وهذا سيوفر الكثير من فرص العمل للعاملين وضمان الأمن الغذائي العراقي الذي وصل إلى أدنى مستوى في الاهتمام. وبموازاته إدخال الاستثمارات المكثفة إلى الإنتاج الحيواني، فالمحافظة تمتلك ميزة نسبية كبيرة جداً في الأقضية ويعمل بها أعداد كبيرة من العاملين ضمن القطاع الزراعي.

الفوائد المرجوة من هذا التوجه وباختصار:

1. خلق فرص عمل إلى العاملين.
2. خلق المنافسة المحلية إلى المنتجات المستوردة.



أوراق في اقتصاد المحافظات

3. تحفيز الحس الوطني لتشجيع الصناعات المحلية.
4. منع هدر وتسريب العملات الأجنبية الصعبة.
5. ضمان الأمن الغذائي.
6. الدفع نحو الاستثمار في مصانع التعليب واستيعاب الفائض من الإنتاج الزراعي.

ثانياً: القطاعات الإنتاجية الخدمية

تضم هذه القطاعات ما يلي:

1. **قطاع المطاعم والفنادق:** لم يمثل هذا القطاع أهمية كبيرة في الناتج المحلي للمحافظة، فهناك حدود (فندقين) ليست بالمستوى المطلوب بالمقارنة مع المحافظات الأخرى، ويبدو أن عدم وجود الربحية الكافية تجعل المستثمر لا ينجذب للولوج إلى الاستثمار في هذا القطاع، ولكن فيما لو تم تبني فكرة إنشاء (المطار التجاري) والصناعات الغذائية وإقامة مخازن لوزارة التجارة للخبز الاستراتيجي من السالوات ومخازن النفط الخام، ربما تكون الخطوة التالية بناء فنادق ذات (خمسة نجوم) لتلبي متطلبات القادمين من الخارج لأماكن ترفيهية مختلفة.
2. **قطاع المصارف والتأمين:** إذا ما سلمنا أن الحكومة الاتحادية تمسك ببعض المصارف، ولكن بالإمكان فتح شركات التأمين لضمان حياة المواطن من كافة الحوادث، فالملحوظ غياب هذه الصناعة، فغالبا ما تعالج اجتماعيا ويترتب على ذلك إلحاق الخسائر في الأرواح والممتلكات ويغيب على الكثير البيانات الإحصائية الضرورية لاتخاذ إجراءات الردع الحكومية لمنع تلك الخسائر. وفي هذا المجال يعد الاستثمار في إقامة مكاتب وشركات التأمين خيارا استثماريا مربحا.



أوراق في اقتصاد المحافظات

إضافة إلى ما ورد، ما يلي بعض الرؤى لإنجاح هذا التوجه الاستثماري في القطاعات الخدمية الإنتاجية:

أ- إحياء فكرة المطاعم العائلية للجمعيات: الأطباء، الصيادلة والمهندسين الفنيين والمهندسين الزراعيين والاقتصاديين والمحاسبين والمحامين.

ب- جمع الفنانين التشكيليين والممثلين على مستوى المحافظة ومنحهم التسهيلات وتجهيزهم بمعامل وافران الصهر، وفتح معارض دائمة لمنتجاتهم التي تركز على تجسيد الشخصيات التراثية ومعالم العراق التاريخية والمدنية الحاضرة من يتم تسويقها محليا وخارجيا، فالعديد من دول العالم تعطي أهمية إلى هذا النوع من الصناعة المولدة للدخل والتعريف بالحضارة للشعوب.

ج- تشجيع الاستثمار في قطاع الرياضة: وهذا من أبرز القطاعات التي تستطيع أن تخفف من وطأة الضغوطات النفسية على الشباب العاطلين في المحافظة، ويمكن ذلك من خلال منح التسهيلات إلى أصحاب الأندية وخريجي قسم التربية الرياضية، فمثلا فتح صالات في مختلف الفعاليات الرياضية، لإعداد المواهب وتسويقهم بضمان حقوقهم، فالملاحظة الميدانية هناك قاعات شاغرة في العديد من الأبنية في مركز المحافظة لا يعرف صاحب البناية كيف يتم إيجارها، فبهذا لو تقوم المحافظة بذلك وبشروط سهلة لخلق الأبطال الرياضيين. وللعلم فإن هذا الأمر موجود في مختلف دول العالم، وان لا يقتصر ذلك على مراكز المدن بل على مستوى القرى التي تضم العديد من المواهب في الفنون القتالية كالمصارعة والملاكمة، فالיום أصبحت الرياضة صناعة تكسب من خلالها دول العالم الملايين من الدولارات. وبالطبع لا يقتصر الأمر على الرجال فقط بل الرياضة النسوية. إن الرياضيين يمثلون سفراء لبلدانهم في المحافل الإقليمية والدولية (ولنا في فريقي ريال مدريد وبرشلونة قصص كثيرة). وفي هذا السياق نرى من الضروري تخصيص مبالغ من مخصصات الموازنة الاتحادية لدعم الاندية المشاركة في البطولات الدورية على نطاق العراق وفي مقدمتها نادي الديوانية لكرة القدم.



أوراق في اقتصاد المحافظات

د- فتح مراكز متخصصة في المحافظة لتسجيل الابتكارات والمهارات ودعم الموهوبين والتواصل معهم.

هـ- إدخال أصحاب المهن الحرة بشكل عام والغذائية بشكل خاص في دورات تدريبية منظمة في الجامعة (الكليات العملية والعلمية) مثل (كلية العلوم وكلية الزراعة والطب البيطري) وباشتراك برسوم مجزية ومنح شهادات ومن ثم منحهم قروض ميسرة (Soft Loan).

و- تشجيع المهاجرين من أبناء المدينة من الأطباء والمهندسين والفنانين إلى العودة والاستفادة من ما يمتلكونه من إمكانيات وتقديم كافة التسهيلات لهم لإقامة الاستثمار حسب تخصصاتهم وبضمانات كافية.

ز- إقامة سوق أو فرع لبيع وشراء الأوراق المالية، فالملاحظ أن المدينة بشكل عام طاردة لرأس المال وإن معظم أصحاب رؤوس الأموال يخشون من الاستثمار خصوصاً من المخاطرة وعدم وجود التسهيلات اللازمة.

ثالثاً: القطاعات الخدمية الاجتماعية

هذه القطاعات مرتبطة بالحياة اليومية للمواطن من تقديم الخدمات المتعلقة بالإدارة المحلية والمحاكم والأمن وتسهيل اتجار المعاملات. ندعو هنا إلى تعيين الأكفاء وتطبيق التقنيات الجديدة لاختصار الوقت الذي يعد محددًا للإنتاج إذ يلاحظ أن هناك تأخير في الانجاز وهدر للوقت.

ولعل أبرز القطاعات تتمثل بقطاع التعليم في المدارس، ويلاحظ ازدهار هذا النوع من الاستثمار في المحافظة ولكن تسجل عليه ملاحظة شائعة في مقدمتها غياب المواصفات للمدارس من



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في اقتصاد المحافظات

حيث الحجم وغياب النشاطات الصيفية، وهي مجالات لا يمكن إغفالها للطلبة من مختلف الأعمار، وهي تلعب دورا محفزا للدروس العلمية والتفوق. وعليه فإن ما هو المطلوب من الحكومة المحلية توفير الأرض بمساحات مناسبة وعرضها للاستثمار في هذا القطاع، ودمج هذه المدارس وفق آلية تحقق الأرباح الاقتصادية وليس الاعتيادية.

وما يتعلق بقطاع الصحة، بات من الملح جدا التوجه نحو الاستثمار في هذا القطاع المرتبط بحياة المواطن، ومؤخرا سجلت العديد من حالات الإهمال في هذا القطاع. وفي اعتقادنا يرجع ذلك إلى غياب المنافسة من قبل القطاع الخاص الذي يتواجد بشكل خجول في استثمارات محددة. وهنا ندعو إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي وبمواصفات عالية ومتقدمة وبشروط في محصلتها لا تثقل على المواطن من خلال تحمل جزء من تكاليف العلاج والأدوية بما يضمن تحقيق الأرباح الاقتصادية.

(* أستاذ العلاقات المالية والنقدية الدولية

جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

أوراق في اقتصاد المحافظات





شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في اقتصاد المحافظات



أوراق في اقتصاد المحافظات





شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في اقتصاد المحافظات



حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 2018/12/18

<http://iraqieconomists.net/ar/>